

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضًا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة.

أ- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
ب- حينما يحمى القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ج- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

د- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

أ- يجب أن يشتمل الإفصاح - ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

١- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

٢- أهداف الشركة.

٣- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب.

٤- أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

٥- عوامل المخاطرة المنظورة.

٦- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

٧- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ب- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة.

ج- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

د- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار الحوكمة الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات و أن يكفل المتابعة الفعالة لأطراف المصلحة.

أ- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

ب- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ج- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

د- يتعين أن يضلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

١- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

٢- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وأيضًا - حينما يقتضى الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.

٣- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

٤- متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف نوى صلة.

٥- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بإحكام القوانين.

٦- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

٧- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

هـ - يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون الشركة.

١- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح. ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية: التقارير المالية، وترشيح المسؤولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

٢- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافي لمباشرة مسؤولياتهم.

و- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

الأبعاد التنظيمية لمبادئ حوكمة الشركات

نجد أن عملية ممارسة أي تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات تعطي أبعاد إدارية وتنظيمية كثيرة يمكن حصرها في الأبعاد التنظيمية التالية:

أولاً: البعد الإشرافي:

يتعلق البعد الإشرافي بدعم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين. كما يتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بوضع قوانين وضوابط وآليات تساعد على تعزيز هذا الدور.

ثانياً: البعد الرقابي:

يتعلق هذا البعد بتفعيل دور الرقابة على المستوى الداخلي والخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي من خلال نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح والآليات التنظيمية على مستوى الدولة، مثل قوانين تنظيم السوق المالي وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، وذلك من خلال المعلومات المتوفرة عن النشاط، فضلاً عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال:

١ - الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

إن تطبيق الحوكمة يشجع دور الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية المناسبة، وبالتالي فإن الحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، كما أنها تساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

٢ - دور المراجعة الداخلية:

ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو المستوى الفكري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤدي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. لذا يتبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

٣- دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرياً وفعالاً في مجال حوكمة الشركات، لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة، كما أنه يحد من مشكلة عدم الالتزام بمبادئ وسلوك المهنة.

٤- دور لجان المراجعة: تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد حوكمة الشركات. وفي هذا الصدد توصلت عدة دراسات تناولت الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة. ولوحظ أنه قد انخفض عندها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية خاصة في الوحدات الاقتصادية المقيد أسهمها في سوق الأوراق المالية. الأمر الذي دعا الشركات إلى الاهتمام بوجود لجان مراجعة تأخذ على عاتقها متابعة تطبيق قواعد الحوكمة وتقييم فاعلية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاءتها.

ثالثاً: البعد الأخلاقي: يمثل البعد الأخلاقي حيز الزاوية والركيزة الأساسية التي تعزز من فعالية وكفاءة حوكمة الشركات. لذا تدعو مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق هذا البعد الهام، وهو يتمثل في القواعد الأخلاقية المهنية مثل المصادقية، النزاهة، والأمانة. فيما أن الشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات فهي لا تتحقق إلا بتوفر هذا البعد.

رابعاً: الاتصال وحفظ التوازن: يتعلق هذا البعد بمدى جودة تصميم وتنظيم العلاقات داخل الشركة توازنها ممثلة بدءاً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والملاك، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية الحكومية. تتطلب هذه العلاقة مجموعة من المتطلبات الأساسية المتمثلة في توفر وانسياب المعلومة الدقيقة والصحيحة عن النشاط. وكذلك تحقق مبدأ المصادقية والشفافية والعدالة بما يعزز من ثقة أطراف هذه العلاقة ويخلق بينهم التواصل الجيد والتوازن في هذه العلاقة التي تتشابك فيها وتمتزج المصالح الشخصية لكل طرف من أطرافها.

خامساً: البعد الاستراتيجي: يتعلق البعد الاستراتيجي بصياغة استراتيجيات النشاط والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل البعيد استناداً على تحاليل ودراسات دقيقة ومتأنية ومعلومات كافية عن الأداء الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وقياس تأثيراتها المختلفة استناداً على معلومات كافية.

سادساً: تحقيق الإفصاح والشفافية: حيث يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية وغير المالية أحد أهم المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات. كما أنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

سابعاً: اختفاء إدارة الأرباح: بعض الوحدات الاقتصادية تطبق سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح في هذه الحالة تعني قيام الإدارة بالتأثير على حملة الأسهم أو سعر السهم أو التلاعب والغش في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك، ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها.

ثامناً: تقويم أداء الوحدة الاقتصادية: تسعى حوكمة الشركات لزيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.